VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Borsa**
DATE:	**23-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Will the MoH force companies to manufacture missing drugs after price increase?**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mostafa Fahmy**

هل تجبر «الصحة» الشركات على إنتاج الأدوية الناقصة بعد زيادة الأسعار؟

الوزارة تمهل صناع الدواء شهرين لاستئناف إنتاج كل المستحضرات المختفية..وتهدد بسحب ترخيصها 🔻 «إدارة النواقص»: الأزمة مفتعلة من «النقابة»

و«الغرفة».. والمستحضرات الناقصة لا تتعدى 209 منتجات 🔻 الشركات تتعهد بحل الأزمة خلال 45 يوما.. و«النقابة» تطالب بزيادة ربح الصيادلة

لم تنتظر الصيدليات طويلاً، بعد قرار الحكومة بزيادة أسعار المستحضرات أقل من 30 جنيهاً بنسبة 20%، ورفعت أسعار أكثر من 75% من منتجاتها، بطلب من شركات الأدوية.

ويعد قرار مجلس الوزراء الصادر الاثنين الماضي، بمثابة طوق النجاة لشركات الأدوية التي تزعم أنها تتكبد خسائر طائلة نتيجة بيع مستحضرات بأسعار أقل من التكلفة، وحل لمشاكل الصيدليات الباحثة عن زيادة هوامش ربحيتها، وعلاجاً لأزمة النواقص، التي تفاقمت الشهور الماضية لتسجل 1700 مستحضر، وفق آخر حصر لغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات.

ووصف المركز المصري للحق في الدواء قرار زيادة الأسعار بالصدمة، وانتهم مجلس الوزراء بالانحياز لرغبة شركات الأدوية دون مراعاة لأي بعد اجتماعي للفئات، التي سوف تتضرر خاصة أصحاب المعاشات والأمراض المزمنة والأطفال.

وبرر الدكتور أحمد عماد الدين قرار رفع الأسعار، برغبة الحكومة في حل أزمة نواقص الأدوية، وقال: إن هناك 4 آلاف دواء غير متوفر بالسوق المحلي المصري، وهي الأدوية رخيصة الثمن التي كانت في متناول المواطن العادي.

وتعهدت الحكومة بحل أزمة النواقص في أسرع وقت، وتوفير الأدوية للمريض المصري حتى لا يضطر للشراء البدائل المستوردة بأسعار مضاعفة.

هل تنجح الوزارة في إجبار الشركات على استئناف إنتاج كل المستحضرات الناقصة؟

قالت ولاء فاروق، مدير إدارة النواقص بوزارة الصحة، إن الوزارة أمهلت كل الشركات المتوقفة عن إنتاج مستحضرات عماد، شهرين فقط لإعادة طرح الأدوية الناقصة، وإلا سيتم وقف ترخيص إنتاجها، وطرحها لشركات جديدة.

وأضافت «فاروق»: «الشركات معندهاش حجة دلوقتي لعدم لتوفير الأدوية الناقصة.. الحكومة رفعت الأسعار و75% من الأدوية الناقصة أسعارها أقل من 30 جنيها.. والوزارة متضغطش لإجبارهم على الإنتاج.. مفيش حد هيقدر يضحك علينا».

ووعدت غرفة صناعة الدواء بسرعة الاستجابة لرغبة وزارة الصحة، وتوفير الأدوية الناقصة خلال مدة تتراوح بين 45 يوما وشهرين على أقصى تقدير.

هل هناك أزمة نواقص حقيقية وكم عدد المستحضرات المختفية؟

شهدت الفترة الماضية تضاربا كبيرا في الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة، ونقابة الصيادلة وغرفة الدواء حول أعداد النواقص.

وحصرت غرفة الدواء عدد الأدوية الناقصة بنحو 1700 دواء بينها 477 مستحضرا لا بدائل ولا مثائل لهم، فيما قدرت نقابة الصيادلة عدد النواقص بما يتراوح بين 800 و1000 مستحضر حتى أبريل الماضي، وأعلن وزير الصحة فور صدور قرار رفع الأسعار أن هناك 4 آلاف مستحضر غير متوفر.

أحمد عماد الدين

وقامت «البورصة» بعدد من الجولات الميدانية بالصيدليات، خلال الأشهر الماضية، لمعرفة حقيقة الأزمة، ورصدت نقص عدد كبير من المستحضرات (اختلف تقدير عددها من صيدلية لأخرى).

وقالت مديرة إدارة النواقص بوزارة الصحة: إن عدد الأدوية الناقصة لم يتجاوز 209 مستحضر، في آخر حصر لها أبريل الماضي، وأن جميعها لها بدائل ومثائل.

وتشير البورصة النشرة الكاملة لعدد الأدوية الناقصة والمختفية على موقعها الإلكتروني، وتتضمن النشرة كل المستحضرات الناقصة بالاسم التجاري والشركة والاسم العلمي، والمثائل والبدائل المتوفرة.

وأضافت «فاروق»، أن الأزمة الحقيقية التي تواجه الإدارة تكمن في اختفاء 40 مستحضرا دوائي فقط، لا بدائل لها، ويتركز أغلبها في عقاقير الأورام ومشتقات الدم.

وأوضحت أن تلك المستحضرات المختفية لا علاقة لها بأزمة التسعير، لكنها اختفت لعدم توفر الدولار اللازم لاستيرادها من الخارج.

وقالت: إن وزارة الصحة تواصلت مع البنك المركزي لتوفير المبالغ اللازمة للشركات المستوردة، لتوفيرها في الصيدليات في أسرع وقت ممكن.

وذكرت «فاروق»، أن الأرقام المعلنة من غرفة الأدوية والنقابة غير حقيقية، والإحصاءات الصحيحة هي التي تصدرها إدارة الصيدلة فقط، باعتبارها جهة «ليست لها مصلحة».

وذكرت أن وزير الصحة طلب قبل أسابيع من غرفة الدواء ونقابة الصيادلة، قائمة بأسماء الأدوية الناقصة للوقوف على حقيقة الأزمة، لكن تبين أنها تحوي عددا كبيرا من الأدوية التي تم وقف إنتاجها فعلياً من قبل وزارة الصحة، وعددا كبيراً من المكملات الغذائية ومستحضرات التجميل التي لا تصنف على أنها دواء، كما شملت القائمة أسماء مستحضرات متكررة.

وقال مصدر بغرفة صناعة الدواء: إن أزمة النواقص حقيقية، ويعاني منها السوق المصري منذ فترة طويلة، وأن عدم تحريك الأسعار السنوات الماضية تسبب في زيادتها بشكل كبير.

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة حل جذري للأزمة بعد رفع الأسعار.

هل يخلق قرار رفع الأسعار أزمة جديدة بين الصيادلة وشركات الدواء تتسبب في نقص جديد للدواء؟

ساندت نقابة الصيادلة بكل قوة مطالب غرفة صناعة الدواء بتحريك أسعار الدواء، لعدة أسباب، أهمها، أن رفع الأسعار سيجبر الشركات على الالتزام ببنود القرار 499 لسنة 2012 الخاص بالتسعير، وزيادة هامش ربح الصيدلي، وهو الأمر الذي رفضته غرفة الدواء قبل 4 سنوات.

وشهدت الأيام التالية لصدور قرار رفع الأسعار، مطالب واسعة وصلت لحد الاتهام من أعضاء بنقابة الصيادلة، ضد شركات الدواء، لعدم الالتفاف على قرار 499 المنظم للتسعير الدواء، وزيادة ربح الصيدليات من 20% إلى 25%.

وانتهت شركات الدواء للازمة مبكراً وطالبت وزير الصحة ، يوم صدور قرار زيادة الأسعار ، بإعادة النظر في قرار 499، الذي يمنح الصيدليات النصيب الأكبر من الزيادة التي أقرتها الحكومة على الأسعار رغم أنهم جهة بيع لا يتحملون أي زيادات على تكاليف الإنتاج.

وقالت مصادر بنقابة الصيادلة إن النقابة ستتخذ إجراءات مهنية وقانونية ضد الشركات الممتنعة عن تطبيق قرار التسعير، كان تلزم الصيدليات بعدم التعامل معها، ووقف بيع منتجاتها نهائياً.

وأبدت مصادر بوزارة الصحة مخاوف من تسبب الأزمة المرتقبة بين الصيدليات في استمرار نقص الأدوية، وقالت: سنجلس مع جميع الأطراف لحل الأزمة التي لا تنتهي.

هل يستفيد المواطن من حل أزمة نقص الدواء قدر تضرره من زيادة أسعاره؟

أصدر المركز المصري للحق في الدواء، بياناً، فور قرار رفع أسعار الدواء، قال فيه إن هناك 13 ألف مستحضر دوائي مسجل بإدارة الصيدلة التابعة لوزارة الصحة، منهم أكثر من 8500 تحت 30 جنيهاً أي أكثر من 72% من إجمالي الأصناف المسجلة رسمياً.

ووصف المركز القرار بالمذبحة الحقيقية للمريض، خاصة أنه سيشمل أدوية أساسية تعالج الأمراض المزمنة كالضغط والسكر والقلب.

وقال: إن أزمة نقص الدواء لها أسباب عديدة، أبرزها زيادة سعر الصرف واعتماد القطاع على إستيراد 95% من مكونات الصناعة، وعدم إقرار قانون هيئة الدواء العليا التي سوف تنظم كل مراحل الصناعة، إضافة الى عدم وجود سياسات دوائية واضحة لدى وزارة الصحة لإنتاج مستحضرات بعينها مطلوب توفيرها.

مصطفى فهمي